أكد أن الجيش سيدير معركته إلى النهاية في شمالي غربي البلاد.. ورأى أن الأكراد والنظام التركي لن ينجحا في التوصل إلى اتفاق

أنزور لـ«الوطن»: مضمون رسالة أعضاء في الكونغرس الأميركي لترامب بشأن سورية غير قابل للتطبيق

| موفق محمد

اعتبر نائب رئيس مجلس الشعب، نجدت إسماعيل أنزور، أن ما تضمنته الرسالة التي وجهها أعضاء في الكونغرس الأميركي إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإقرار «إستراتيجية جديدة» حول سورية لتحقيق أهداف واشنطن في هذا البلد «غير قابل للتطبيق».

وفي تصريح لـ«الوطن» حول ما تضمنته الرسالة، وإن كان يمكن لأميركا أن تطبقه في سورية، قال أنزور: إن «هذه الرسالة ومضمونها غير قابلة للتطبيق».

واعتبر أنزور، أن رسالة أعضاء الكونغرس «تشير إلى محاولات جدية باحتواء الرئيس الأميركي من الدولة العميقة وعدم السماح للعقلاء إن وجدوا بأن يكون لهم صوت مسموع».

ووجه الأسبوع الماضي نحو ٤٠٠ عضو (من أصل ٥٣٥ عضواً) من مجلسي النواب والشيوخ الديمقراطيين والجمهوريين، رسالة إلى الرئيس ترامب لإقرار «إستراتيجية جديدة» حول سورية.

وجاء في الرسالة حينها، وفق وكالة «رويترز» للأنباء: «في الوقت الذي يتعرض فيه بعض أقرب حلفائنا في المنطقة لتهديدات، تلعب قيادة الولايات المتحدة ودعمها دوراً حاسماً كعهدها».

وكتب المشرعون في الرسالة بحسب مواقع إلكترونية معارضة نشرت نصها الخاص: «إن الصراع في سورية معقد، والحلول المحتملة ليست مثالية، لكن خيارنا الوحيد هو تطوير سياسات يمكنها أن توقف التهديدات المتزايدة للمصالح الأميركية وإسرائيل والأمن والاستقرار الإقليميين (...) هذه الإستراتيجية تتطلب قيادة أميركية».

وأشارت «رويترز» إلى أن كثيرين من أعضاء الكونغرس سواء الديمقراطيون أو الجمهوريون يشعرون بقلق عميق إزاء السياسة الأميركية في سورية منذ كانون الأول عندما فاجأ ترامب فريقه للأمن القومي وحلفاءه بقرار سحب جميع القوات الأميركية، وقوامها ٢٠٠٠ جندي، من سورية.

وتراجع ترامب في شباط الماضي عن قراره ووافق على الإبقاء على وجود أميركي بحدود ٤٠٠ جندي، بذريعة مواصلة الضغط على تنظيم داعش.

وحثت الرسالة، ترامب على تكثيف الضغط على إيران وروسيا فيما يتعلق بأنشطتهما في سورية وكذلك على «حزب الله» اللبناني.

ولفت نائب رئيس مجلس الشعب إلى توقيت توجيه هذه الرسالة، وقال: «لقد اختير هذا التوقيت بالذات في وقت يتزامن مع محاولة إعلان «صفقة القرن» وتشديد الحصار على إيران بشكل غير مسبوق، لا بل دولياً الحرب الاقتصادية مع الصين والإصرار على حصار روسيا، ولكون سورية هي أهم مفاتيح إما إعادة التوازن الدولي أو الإبقاء على احتكار الولايات المتحدة للقرار الدولي والإبقاء على شريعة الغاب تتحكم بنا جميعاً، وهذا ما تسعى إليه بكل الإمكانات بما في ذلك الإبقاء على وضع شبه ستاتيكو في منطقه الجزيرة السورية».

ومع بدء الجيش العربي السوري مؤخراً عملية عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في منطقة «خفض التصعيد» الواقعة شمالي غربي البلاد التي تضم محافظة إدلب وأجزاء من أرياف محافظات حماة وحلب واللاذقية، وسحقه للتنظيمات الإرهابية في ريف حماة الشمالي تصاعدت تصريحات الدول الغربية الداعمة للتنظيمات الإرهابية وخصوصاً أميركا من أجل وقف الجيش وحلفائه للعملية العسكرية في شمالي غربي البلاد.

نائب رئيس مجلس الشعب نجدت إسماعيل أنزور (عن الانترنت)

وشدد أنزور على أن «الأكيد أن الجيش سيدير معركته إلى النهاية في إدلب وريفي حماة وحلب وصولاً إلى اللاذقية»، مشيراً إلى وجود سيناريوهات مشابهة لما جرى في غوطة دمشق وحلب من فتح ممرات إنسانية لتجنيب المدنيين وخروجهم «وهذا ما يعمل عليه الجيش وحليفه الروسي وكل ذلك على الرغم من الدعم اللامحدود من النظام التركي للتنظيمات الإرهابية من أجل إحراز تغيير في الجبهات بعد الاجتياح الذي حققه الجيش في ريف حماة الشمالي».

ولفت نائب رئيس مجلس الشعب إلى أن دعم النظام التركي للتنظيمات الإرهابية فعل فعله حيث قام الجيش العربي السوري بإعادة الانتشار خارج بلدة كفر نبودة «ولكنه قام باستعادتها وهذا من طبيعة الأعمال الحربية».

ورأى أنزور، أنه «من المؤكد أن الحليف الروسي لن يسكت على هذا الدعم التركي للتنظيمات الإرهابية وهو بطبيعة الحال شريك أساسي في محاربتها وهذا لا يلغي أبداً استمرار العمل على الجبهة الدبلوماسية بين ضامني أستانا (روسيا إيران وتركيا) وموقعي اتفاق سوتشي الذي أخل التركي وماطل بتنفيذه لشهور طويلة».

وأعرب نائب رئيس مجلس الشعب عن اعتقاده بأن الجانبين الكردي والنظام التركي لن ينجحا في التوصل إلى اتفاق بوساطة أميركية بشأن إنشاء ما يسمى «منطقة آمنة» في شمالي شرقي البلاد.

وقال: «لا اعتقد أن يذهب الأكراد والنظام التركي إلى اتفاق في شمالي شرقي البلاد على الرغم من الدفع الأميركي لذلك لأن هذا الملف له تبعات خطرة جداً على الداخل التركي ومن غير الممكن لملمته بسهولة لاحقاً».

وأوضح أنزور، أن «الحكومة السورية تراقب كل ما يجري على الخريطة الوطنية السورية بدقه من دون أن تغفل أبداً تشابك هذه الأحداث مع طبيعة الصراعات الدولية وآثارها الإقليمية والمحلية».

وتزايدت الأنباء خلال الأيام القليلة الماضية عن مفاوضات بين ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» ومسؤولين من النظام التركي، بوساطة أميركية بهدف بحث مستقبل منطقة شمالي شرقي سورية والعلاقة بين الطرفين، حيث التقى ممثلون من الميليشيا مع مسؤولين من النظام التركي، بوساطة أميركية، حسبما نقلت «صحيفة الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي عن مصادر وصفتها بـ«الخاصة».

جاءت تلك المعلومات بعد تصريحات زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان التي دعا فيها ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية في سورية (العمود الفقري لقسد) إلى وضع الحساسيات التركية في سورية في الحسبان.

أنباء عن اتفاق بين روسيا و«قسد» لإقامة نقاط مراقبة روسية في تل رفعت

الجيش يصلي الإرهابيين ناراً حامية في ريفي حماة وإدلب

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن - وكالات

أصلى الجيش العربي السوري تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفاءه في ريف حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي ناراً حامية بطيرانه الحربي ومدفعيته الثقيلة، وسط أنباء عن اتفاق بين الحليف الروسي و«قوات سورية الديمقراطية-قسد» على نشر ٣ نقاط مراقبة في مدينة تلرفعت في ريف حلب الشمالي.

وفي التفاصيل، فقد بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش استهدف صباح أمس بطيرانه الحربي وبغارات مكثفة ومركزة مواقع ونقاط انتشار وتحصينات الإرهابيين في كفرزيتا وأطراف مورك واللطامنة في ريف حماة الشمالي وفي السرمانية في ريفها الغربي، وفي الهبيط وخان شيخون وأريحا والشيخ مصطفى ومعرة حرمة ومعرزيتا وحيش والنقير وأطراف البارة والباتنة واحسم وسفوهن وكفرعويد وترملا وكفرنبل في ريف إدلب، ما أسفر عن مقتل عدد كبير من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي ومنه عربات بيك آب مزودة برشاشات متوسطة وثقيلة ودراجات نارية كان الإرهابيون يستخدمونها في كرهم على نقاط الجيش وفرهم.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع أوكاراً وآليات للإرهابيين في كنصفرة في جبل الزاوية وفي أطراف بلدتي معرة حرمة وكفر سجنة في ريف إدلب ما أدى إلى تدميرها على من كان مختبئاً فيها.

من جهته، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن طائرات روسية نفذت ضربات عدة بعد منتصف ليل الإثنين مستهدفة القطاع الجنوبي من ريف إدلب، حيث شنت ٤ غارات على كرسعة وغارتين على النقير وغارتين على الهبيط.

جاءت هذه الاستهدافات بعد يوم واحد من اجتماع جمع متزعم «النصرة» أبي محمد الجولاني بمتزعمي الميليشيات المنضوية ضمن صفوف تنظيم «الجبهة الوطنية للتحرير» المدعوم من النظام التركي من بينهم متزعم ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» جابر علي باشا، ومتزعم «جيش العزة» جميل الصالح، ومتزعم «صقور الشام» أبو عيسى الشيخ.

عمليات للجيش العربي السوري ضد الإرهابيين في ريف حماة (رويترز – أرشيف)

ووفق مواقع إلكترونية معارضة فإن الجولاني اتفق مع باقي الميليشيات على إنشاء غرفة عمليات موحدة ليكون تنسيق العمل المسلح بين جميع الميليشيات من أعلى المستويات بهدف محاولة صد تقدم الجيش.

ونعت «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» أحد أعضاء «المجلس الشرعي العام» فيها وعضو «مجلس الفتوى»، المسؤول الشرعي العام لقاطع حلب، المعتصم المدني الملقب بـ«أبي محمد»، الذي قتل في أثناء مشاركته بمعارك بلدة كفر نبودة.

إلى جبهات حلب، حيث اشتبك الجيش مع الإرهابيين التابعين لميليشيا «الفيلق الثالث» الموالية للنظام التركي، في بلدة تادف التابعة لمنطقة الباب شرق حلب، على حين استهدف الجيش بمدفعيته معاقل الإرهابيين في محيط مدينة الباب.

في الغضون، ذكر موقع «باسنيوز» الإلكتروني نقلًا عمّا سماه مصدرًا كرديًا سورية مطلعًا، أن «القوات الروسية توصّلت بعد ثلاثة أيام من المفاوضات مع ميليشيا «وحدات حماية الشعب» العمود الفقري في «قسد» إلى اتفاق لإقامة ثلاث نقاط مراقبة في مدينة تلرفعت في ريف حلب الشمالي، ونشر دوريات مشتركة في مناطق التماس مع قوات الاحتلال التركي في إعزاز شمالي حلب».

وشدد المصدر على أن «روسيا لن تتخلى عن تلرفعت والمناطق المحيطة بها الواقعة تحت سيطرة «وحدات الحماية الكردية» لمصلحة تركيا من دون مقابل».

ونقل الموقع عن مصادر محلية: إن القوات الروسية استقدمت تعزيزات عسكرية إلى مدينة تل رفعت خلال الأيام الأخيرة، تتضمنت جنودًا وآليات ثقيلة ومعدات لوجستية وعسكرية، ترافقت مع إنشاء ٣ نقاط عسكرية جديدة لها في المدينة، بالتزامن مع تعزيز نقاطها في قرية كشتعار في ريف حلب الشمالي أيضاً.

كما نقل عن مراقبين أن «هذه الخطوة مؤشر إلى انهيار الاتفاقات بين روسيا وتركيا في الشمال السوري، وأن موسكو حسمت أمرها بحل الملف عسكريًا».

وسبق أن أعلنت وزارة الدفاع التركية، في آذار الماضي، أن القوات التركية والروسية قامت بأول دوريات «مستقلة ومنسقة» في منطقة تل رفعت، قبل أن تتردد أنباء في العاشر من نيسان الماضي عن انسحاب روسي من تل رفعت.

قولاً واحداً

بين أستانتين

سامر علي ضاحي

حفلت الأزمة السورية بكثير من الاجتماعات وجولات التفاوض أغلبها مدفوع من الخارج بزعم البحث عن حلول للخروج بشكل سلمي من أزمة تعصف بالبلد المشرقي منذ عام ٢٠١١، ويوماً بعد آخر تجري كل جولة وتنعقد كل طاولة تفاوض أو حوار، أياً كان أطرافها سواء بين قوى محلية أم قوى دولية، وسواء بحضور الحكومة السورية أو حلفائها أم غيابهم، بحثاً عما يسمونه «الحل» ولكن لا تزال الحلول بعيدة المنال، باستثناء وجود قاعدة أساسية للبناء عليها هي القرار ٢٢٥٤ الذي تؤكد جميع الأطراف الالتزام به.

وبمتابعة تطورات الأزمة فإن الاختراقات التي حصلت عبر مسار السنوات السابقة كانت بمجملها لمصلحة الحكومة السورية، سواء الانتصارات الميدانية أم الجولات السياسية، وهذا منطقي في العلاقات الدولية إذ تثق القوى الدولية دائماً بالأنظمة السياسية على حين تعتبر القوى الوليدة، سياسية كانت أم ميليشياوية، أدوات مرحلية يتم استخدامها وفق ترمومتر المصالح خدمة للأهداف الإستراتيجية، بعيداً عن أي عواطف جياشة أو تعاطفات وهمية.

وبمنطقية بحتة، يمكن الملاحظة أن التنظيمات والتشكيلات المعارضة بقيت إلى اليوم بعيدة عن اجتراع أي حلول، وهي لا تخفي ولاءها المطلق لقوى دولية فتارة هي أداة أميركية وتارة أخرى تناشد «المجموعة الدولية المصغرة» وتارة ثالثة تبحث عن حضن عربي خليجي، لكنها في كل مرة تقع ضحية سهلة لتفاهمات القوى الدولية، في المقابل لا تزال دمشق محجاً لكل الباحثين عن الحلول الندية وتستمر بالحضور في قاعات التفاوض المغلقة بشكل مباشر أو بتنسيق مع حلفائها.

ميدانياً، ثمة شرخ واسع بين الهيكليات السياسية للمعارضة والتنظيمات المسلحة، إضافة إلى أن الأخيرة لم تستطع الوصول إلى حالة تنظيمية شبه جيدة، باستثناء ميليشيا «جيش الإسلام» التي سيطرت لسنوات على غوطة دمشق الشرقية قبل أن تخونها التفاهمات الدولية وتفرمها آلة الجيش العربي السوري، وهي اليوم مشرذمة شمالاً تبحث عن تبنيها في عواصم الغرب والخليج، وكذلك «قوات سورية الديمقراطية- قسد» التي تنتظر مصيرها اليوم على مذبح التفاهم الأميركي التركي.

الحالة الميليشياوية في شمالي غربي البلاد تعتبر الأكثر تعقيداً، ولا يمكن إغفال جهود النظام التركي الحثيثة لتوحيد السلاح هناك، بدءاً من محاولات صهر الميليشيات في ما يسمى «جيش الفتح» قبل أعوام للاستفادة من وجود تنظيم جبهة النصرة الإرهابي كحالة منظمة يمكن تعويمها بموازاة رفع الغطاء الإرهابي عن التنظيم، ووصولاً إلى تشكيل «الجيش الوطني».

وتحت إصرار دمشق على مكافحة الإرهاب ودعم الحليفين الروسي والإيراني إضافة إلى الحرج الدولي من رعاية الإرهابيين، سعت أنقرة إلى إيجاد حلول تسويفية فكان «اتفاق إدلب» بحثاً عن محاولة لإعادة تأطير «النصرة» وتأجيل عملية الجيش هناك فيما وجدت فيه دمشق فرصة لحقن الدماء وإتاحة الفرص أكثر أمام المصالحة، إلا أن عدم الالتزام التركي بالتعهدات التي قطعها في الاتفاق والمتعلقة باجتثاث «النصرة» من «المنطقة المنزوعة السلاح» أعاد إدلب إلى طاولة خطط الجيش وحلفائه.

لم يكن عدم الالتزام التركي متعلقاً بأنقرة وحدها في ظل وجود ما يشبه التوافق الدولي يتمحور حول رفض عودة الإرهابيين إلى بلدانهم وتركهم لمصيرهم في سورية، ومن ثم لم تتمكن أنقرة خلال أشهر من إيجاد حل لـ«النصرة» ولاسيما أن الجناح السياسي في التنظيم والمتمثل في ما يسمى «حكومة الإنقاذ» بات ينافس في الحضور ما يسمى «حكومة الائتلاف المؤقتة»، وفي الوقت نفسه لا تستطيع أنقرة التراجع عن دعم المسلحين والإرهابيين لاعتبارات عديدة أهمها الحفاظ على أذرع خارجية لها، وتهديد «قسد» باستمرار، ومخافة ارتداد الإرهاب على أراضيها.

ومع الأخذ بالحسبان قدرة دمشق اليوم وبدعم كامل من حليفيها طهران وموسكو، على تحقيق انتصارات ميدانية قبل العودة إلى «أستانا» في تموز المقبل، رغم محاولات التعطيل الأميركي لزعزعة التفاهمات الروسية التركية، وكذلك توسيع الحضور في «أستانا» ليشمل قوى عربية جديدة كالعراق ولبنان، فإن هذا من شأنه توزيع المسؤوليات أكثر في مكافحة الإرهاب ولا سيما على دول الجوار، وكذلك حل مشكلة اللاجئين والمهجرين، ومن ثم ستكون أنقرة في «أستانا ١٣» المقبل أمام استحقاق جديد تفقد فيه بعض الأوراق، وإن كان البحث عن حلول في شرق الفرات ما زال من المبكر الخوض فيه.

ومع عدم إمكانية عقد جولة جديدة من «أستانا» بانتظار تبلور خريطة ميدانية جديدة، فإن لا مفر لتركيا من حل «النصرة» إذا ما أرادت الاستمرار باستثمار الميليشيات، مع إمكانية اعتبار ظهور متزعم «النصرة» أبي محمد الجولاني بين قيادات الميليشيات، محاولة تركية للضغط على الشريك الروسي، لكن السحر قد ينقلب على الساحر إذا ما حصرت روسيا النظام التركي في الزاوية وأرغمته على تسليم رأس الجولاني وحل تنظيمه، وهنا لا يغيب عن كل الأطراف أن الحل السوري الموضوع على الطاولة «المصالحة أو المكافحة» هو الأنجع اليوم في إدلب، وثمة فرصة أمام الميليشيات لقبول «مصالحات» على مضض خير من انتظار مصير محتوم.

العثور على مشفى لإرهابيي «الخوذ البيضاء» في قلعة المضيق

| الوطن

عثرت وحدات من الجيش العربي السوري أمس، في بلدة قلعة المضيق بريف حماة على مشفى ميداني لإرهابيي منظمة «الخوذ البيضاء» وبداخله تجهيزات ومعدات للوقاية من المواد الكيميائية بعضها ألماني الصنع.

جاء ذلك خلال متابعة وحدات الجيش تمشيط الأحياء والمنازل في بلدة قلعة المضيق التي حررها الجيش من الإرهاب مؤخراً بريف حماه الشمالي الغربي، حيث وجد في داخل المشفى الميداني التابع لإرهابيي «الخوذ البيضاء» معدات طبية وإسعافية وأقنعة وألبسة وفلاتر للأقنعة الواقية من المواد الكيميائية وأجهزة إنعاش قلبية ومعدات جراحية وغيرها.

واللافت إلى أن بعض هذه المعدات والتجهيزات ألمانية الصنع.

ويوم الجمعة الماضي عثرت وحدات من الجيش على مشفى ميداني للتنظيمات الإرهابية يحتوي أقنعة واقية للمواد الكيميائية وكميات كبيرة من الأدوية والمعدات الطبية والجراحية في بلدة الحويز بريف حماة الشمالي.

وتطلق الدول الداعمة للإرهاب في سورية على منظمة «الخوذ البيضاء» الذي تأسس في تركيا عام ٢٠١٣ بتمويل بريطاني أميركي، تسمية «الدفاع المدني»، على حين تتوالى التأكيدات والدلائل أن «الخوذ البيضاء» يتبع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وينشط خصوصاً في مناطق سيطرة الأخير في محافظة إدلب ومحيطها.

وأكدت روسيا أكثر من مرة أن «الخوذ البيضاء» و«النصرة» نفذوا العديد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية في العديد من المناطق السورية لاتهام الجيش العربي السوري بها، وأن الجهتين تواصلان التخطيط لتنفيذ هجمات كيميائية جديدة.

وكانت «الخوذ البيضاء» أقرت في بيان بوقت سابق، بأنها أنقذت الآلاف من تابعي «النصرة» في محافظة إدلب من نيران معارك «النصرة» وميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» والأطراف المختلفة المتصارعة في المحافظة.

وفي أواخر الشهر الماضي، أقرت واشنطن بدعمها لـ«الخوذ البيضاء» وقالت الخارجية الأميركية في تغريدة على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: إن مسؤولين كباراً من الوزارة التقوا مع متزعمين في جماعة «الخوذ البيضاء» قبل أيام لمناقشة ما سمته «الاحتياجات الإنسانية»، مضيفة: نحن «فخورون بدعم أصحاب الخوذ البيضاء».

وكانت الخارجية الأميركية أعلنت العام الماضي أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خصص نحو ٦. ٦ ملايين دولار لتمويل «الخوذ البيضاء».

تصاعد التوتر الأمني في الحسكة.. ومحاولات لاحتواء الأهالي من «قسد» في ريف دير الزور

الجيش يواصل تمشيط البادية الشرقية وتعزيزاته تتكثف إلى المنطقة

| حمص- نبال إبراهيم
دمشق- الوطن- وكالات

وسط تكيف تعزيزاته إلى المنطقة، واصل الجيش العربي السوري عمليات التمشيط انطلاقاً من بادية البوكمال وصولاً إلى بادية الميادين في القطاع الشرقي من ريف دير الزور.

وبينما شهدت محافظة الحسكة توتراً أمنيّاً متصاعداً على خلفية العصيان الذي ضرب ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، واصلت الأخيرة محاولاتها لاحتواء غضب الأهالي في ريف دير الزور الشرقي.

وفي التفاصيل، فقد ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن اشتباكات متقطعة دارت بين الجيش ومسلحي تنظيم داعش الإرهابي على اتجاه محيط منطقة حميمة في البادية الشرقية، أسفرت عن مقتل وإصابة عدد من مسلحي التنظيم.

من جانبه، شن الطيران الحربي السوري غارات على أهداف متحركة للتنظيم على امتداد المحور الشمالي لبلدية السخنة ومحيط منطقة حميمة وسد المعيزلة وصولاً إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى ريف حمص الشرقي، ما أسفر عن تحقيق إصابات محققة في صفوف التنظيم وإيقاع عدد من عناصره بين قتيل وجريح.

بموازاة ذلك، واصل الجيش والقوات الرديفة، عمليات التمشيط انطلاقاً من بادية البوكمال وصولاً إلى بادية الميادين في القطاع الشرقي من ريف دير الزور، وذلك في محاولة للحد من هجمات تنظيم داعش المتواصلة في المنطقة، وسط تعزيزات متواصلة تصل إلى هناك بغية تحصين المواقع والنقاط، وذلك بحسب ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

استمرار الاحتجاجات ضد ممارسات ميليشيات «قسد» في دير الزور (عن الانترنت)

في غضون ذلك، شهدت محافظة الحسكة توتراً أمنيّاً، بعدما أعلن فوج عسكري من المجندين قسرياً في صفوف ميليشيا «قسد» تمرده في إحدى المواقع التابعة لها في المدينة.

وذكر موقع «الخابور» الإلكتروني، أن ميليشيات كردية داهمت أمس عدة بلدات وقرى عربية في ريف القامشلي، بعد فرار مجموعة من مسلحيها وإعلان تمردهم من أحد الأفواج قرب مدينة تل براك في ريف الحسكة.

وكان نحو ٣٠٠ عنصر من المجندين إجباريًّا في صفوف «قسد» أعلنوا السبت، في الفوج الواقع قرب بلدة تل برك في ريف الحسكة عصيانهم للأوامر وطالبوا بتسريحهم بعد انتهاء مدة خدمتهم الإجبارية التي تفرضها الميليشيا بعد قرار الاحتفاظ بهم.

ولفت الموقع إلى أن قوة عسكرية كبيرة من «قسد» حاصرت الفوج الذي رفض إطاعة الأوامر؛ حيث جرت اشتباكات أسفرت عن سقوط جرحى في صفوف الطرفين، وفرار نحو ٣٠ من عناصر الفوج إلى جهات غير معلومة.

ووفق الموقع، فإن قوة عسكرية مكونة من «١٥» آلية عسكرية تابعة لميليشيا «قسد» داهمت أمس، عدداً من البلدات للبحث عن الفارين، وأوضح أنها داهمت بلدات «تل براك والقحطانية واليعربية ورميلان» بحثًا عنهم، مشيراً إلى اعتقالها أكثر من «٢٠» شابّاً وسوقهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري، خلال المداهمات في ريف القامشلي.

في ريف دير الزور، واصلت «قسد» ومعها «التحالف الدولي» محاولاتها لاحتواء حالة الاستياء التي تعم أوساط الأهالي ضدها بسبب ممارساتها العنفية الميليشياوية بحق الأهالي، وذلك بحسب ما تحدث مصادر أهلية من المنطقة لـ«الوطن».

وأوضحت المصادر، أن هم «قسد» و«التحالف» هو «السيطرة على النفط والمال»، وهناك محاولات متواصلة من الميليشيا وداعميها للسيطرة على الوضع بعد التظاهرات الشعبية التي خرجت ضدها هناك وطالبت بخروجها من المنطقة ووصفها بأنها قوة احتلال.

ولفتت المصادر إلى أن الوضع في المنطقة حالياً «هادئ نوعاً ما»، بعد عدة اجتماعات عقدتها «قسد» و«التحالف» مع ممثلين عن الأهالي، مشيرة إلى أن «قسد» تحاول توفير بعض الخدمات المفقودة في المنطقة لإسكات «الشعب الموجود هناك الذي أنهكه الفقر».

ولفتت المصادر «التحالف» الذي تقوده أميركا لعب «دوراً كبيراً» في تهدئة الأوضاع في ريف دير الشرقي، لكنها أكدت أن الأهالي هناك تنظر بفارغ الصبر عودة سيطرة الدولة على تلك المناطق والتخلص من سيطرة «قسد» و«التحالف».

من جهة أخرى، تواصل الفلتان الأمني ضمن مناطق سيطرة «قسد» عبر تفجير جديد في مدينة البصيرة في ريف دير الزور الشرقي، ناجم عن انفجار دراجة نارية مفخخة بالقرب من مقر ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«قسد» في المدينة، ما أسفر عن أضرار مادية، من دون معلومات عن خسائر بشرية، بحسب «المرصد».